الجمهورية الإسلامية في الجزيرة العربية

المشروع البديل

راكان آل عايض

٢٠٢٦ م

فهرس

مقدمة ٤

هل زوال آل سعود ممكن؟ ١٤

ماذا نريد ٢٣

شرطا إسلامية الكيان السياسي ٤٧

الجمهورية الإسلامية في الجزيرة العربية ٥٤

إدارة الحج والعمرة حق لكل المسلمين ٦٥

•• بسم الله الرحمن الرحيم ••

مقدمة

هنا نضع بين أيدي الجماهير المسلمة، والطليعة الثورية منها على وجه الخصوص في الجزيرة العربية، تصورنا عن المشروع البديل للكيان الوراثي الإقطاعي السعودي الغاصب القائم حاليًا.

وقرار تطبيق هذا المشروع وجعله أمرًا واقعًا ملموسًا عائدٌ في نهاية المطاف لهذه الجماهير نفسها؛ هي من تقرر إن أرادت الحرية والمساواة والعزة والكرامة لها ولأمتها وللأجيال المسلمة من بعدها، وإلا فلن نستسلم نحن، ولن نتوقف حتى

الرمق الأخير عن التبشير بعصر الجماهير وسلطة الجماهير وقيم الحرية والعدالة والمساواة والكرامة التي هي من صميم الرسالة الإلهية، كيف لا وقد جعل المولى تعالى إقامة القسط بين الناس غايةً من بين غايات بعث الرسل وإنزال الكتب: {لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ} (الحديد: ٢٥).

وقد استنكر المسعودون علينا مقولة «قيام سلطة الجماهير»، معتبرين إياها مجرد دعوة للفوضى والخراب والاحتراب، وأن الحل الأمثل

والأوحد يكمن في إبقاء حكم الوراثة والإقطاع... والرد عليهم هو أن المقصود بقيام سلطة الجماهير هو تحقيق المبدأ الإسلامي العظيم الذي في قوله تبارك وتعالى: {..وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ..} (الشورى: ٣٨)، وقوله: {..وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ..} (آل عمران: ١٥٩)، ليكون واقعًا معاشًا، مشاهدًا، ممارسًا في عموم أقاليم الجزيرة العربية، على أن تكون تلك الشورى ضمن حاكمية الله تبارك وتعالى، ممثلةً بكتابه الكريم (النص القطعي) الذي تكفّل سبحانه بحفظه إلى يوم يبعثون، والذي به اكتمل الدين وتم. فسلطة الجماهير المسلمة إذن هي ضمن هذا النطاق؛ وهي بذلك تكون قد

بلغت أقصى درجات التحرر والرقي الإنساني الذي به يتحقق السلام والأمان والحرية والكرامة الإنسانية والتعايش والعدالة الاجتماعية والرحمة والتكافل والمساواة بين كل الناس.

وبذلك كان المجتمع الإسلامي مجتمعًا تقدميًا بامتياز، وتشاركيًا في المال العام والسلطان؛ فلا وجود لسيد وعبد، ولا وجود لحكم وراثي سلالي، ولا للطبقية الفاحشة بين الناس، ولا للرأسمالية المتوحشة، ولا للتمييز العنصري البغيض، ولا للإقصاء لاختلافٍ في اللسان أو اللون أو العِرق أو الاعتقاد... إن ما نسعى إليه وما نعنيه ونرجوه بقيام سلطة الجماهير هو أن تكون

جماهير الأمة هي من تدير نفسها بنفسها، وهي من تختار ممثليها، وتحاسبهم، وتعزلهم، وتعاقبهم... ذلك لأن النظام السياسي في الإسلام هو نظام جماهيري مجالسي نيابي؛ ولا أحد فيه فوق القانون، ولا أحد فيه يستبد بالأمر، ولا وجود فيه للتوريث والإقطاع والتمييز الجاهلي...

وهذا ما نعنيه بقيام سلطة الجماهير (الجمهورية الإسلامية في الجزيرة العربية)؛ أي قيام الحكم الإسلامي الحضاري الإنساني؛ أي تأسيس النظام الجماهيري المجالسي النيابي، بحيث يكون هنالك تمثيل عام لكل مستويات وفئات المجتمع في كل تجمع لجماهير الأمة في

أي مكان لها على وجه الأرض. وإن استنكر أحد علينا هذا الأمر؛ فهو بالضرورة يستنكر تطبيق تعاليم الإسلام وقيمه وشرعه المعظّم. ولا يستنكر حكم الإسلام إلا عبيد الطاغوت والمحرفون الكهان، وسعاة الظلم والإفساد.

نعم، نحن نسعى بكل الوسائل وبكل ما أوتينا من قوة وفهم ووعي إلى تفكيك كيانات الغصب والتوريث والإقطاع في عموم الجزيرة العربية وكل مكان، بدءًا بكيان آل سعود، تمهيدًا لإعلان بداية العصر الجديد؛ عصر الجماهير المسلمة الحرة، التي تتولى زمام أمورها بنفسها، وتحكم نفسها

بنفسها وفق منهج الإسلام الحنيف المحفوظ في كتاب الله الخالد المجيد...

فلا يقدر حينئذٍ أن يتسلط عليها طاغية من الطواغيت، ولا أن يستبد أحد بأمرها؛ لا فردًا، ولا حزبًا، ولا أسرة، ولا سلالة، ولا قبيلة، ولا جماعة بعينها...

وإنما هي الشورى بينهم، مشاعًا على حد سواء، في جو يزخر بالحرية والكرامة والعدالة والعزة والإباء...

إننا على يقين بأن لحظة الانفجار الثوري آتية لا محالة، وما علينا نحن إلا السعي بكل قوة وكل

وسيلة في هذا الاتجاه، وعندها سنعلن قيام سلطة الجماهير بأعلى صوت في كبرى الميادين، ومعها التعهد بمحاسبة كل المتورطين مع آل سعود الغاصبين في استعباد الناس وتقتيلهم وانتهاك أعراضهم، واغتصاب ديارهم، وأكل أموالهم بالباطل...

فإلى ذلك الحين، سنسعى جاهدين ونكتب ساهرين لتهيئة السبيل نحو تحقيق ثورة الوعي والفكر لدى عموم الجماهير؛ فإذا ما تمت ثورة الفكر، قامت ثورة الفعل في الواقع الحياتي، وعندها لن تستطيع قوة على وجه الأرض إيقاف زحف الجماهير الغاضبة نحو قصور الأسرة

الغاصبة، لتنهي بذلك عصر العبودية والجاهلية والعنصرية والرجعية والإقطاع، معلنة بدء عصر الحرية والكرامة والمساواة والوحدة والإخاء...

هل زوال آل سعود ممكن؟

هـل زوال آل سـعود أمـرٌ مـمكن ووارد، أم هـو ضـربٌ مـن الـخيال؟ سـؤالٌ وجـب طـرحـه، وذلـك لأنني لا أكاد أكتب شيئًا حول مستقبل التغيير في جـزيـرة الـعرب بـعد زوال آل سـعود إلا وتـصلني ردودٌ تـتهمني بـالاعـتلال النفسـي والإغـراق فـي الـخيال والأمنيات، إلخ.

ولكن، هل حقًا الحديث عن زوال آل سعود عـبثٌ وخـيال، ورغـبةٌ طـموحـة مستحيلة الـتحقق؟ ولماذا؟ لقد كان هذا السؤال يتردد في ذهني منذ طفولتي: نعم، آل سعود الآن، ولكن إلى متى؟

وكان سبب ذلك إدراكي، منذ مراحل مبكرة من عمري، بفطرتي السليمة التي لم تلوثها عقائد المحرفين، أن الزوال حتمي بلا شك، ولكن متى؟ أي إن المسألة فقط في التوقيت، لا في إمكانية تحقق ذلك الأمر. ولا أزال على ذات الاعتقاد بحتمية زوال آل سعود؛ أما متى، فربما ذلك أقرب مما نتخيل.

ذلك لأن هكذا كيانات وراثية إنما تعتمد كل الاعتماد على بقاء الأسرة المالكة، وبمجرد زوالها يزول كيانها معها. كما أن التفكك واردٌ في أي لحظة، ذلك لأن هذا الكيان السعودي إنما قام، أول الأمر، واستمر على الغصب والإكراه، ولم يختر

إقليمٌ من الأقاليم التي تحت سيطرته الآن الانضمام إليه، بل أُجبر على ذلك بحد السيف، الذي سبقه استحلال دماء وأعراض المسلمين تحت ذريعة أنهم "مشركون وعبدة قبور". فأصبح حصار المدينة حتى مات أهلها جوعًا "نصرًا"، واحتلال مكة، وتقتيل المسلمين في عموم الأقاليم "فتحًا"، وحمايةً للتوحيد والسنة! هكذا سارت الأمور.

ولا يخفى على أحدٍ يعيش في الزريبة السعودية حقيقة التقسيم العنصري والتفرقة بين المناطق؛ فهذا تابعٌ من الدرجة الأولى، وذاك من الدرجة الثانية، والآخر من الدرجة الثالثة، وصولًا إلى التابعين من الدرجة السابعة. فأي كيانٍ في

العالم يصل فيه التقسيم المجتمعي إلى هذا الحد، ليصبح هناك سبع درجات من التبعية؟ ليس كل الأتباع سواء! هذا وجهٌ واحد فقط لحالة التفكك القائم عليها هذا الكيان، وهو أكبر دليلٍ على هشاشته الواضحة.

ثم هنالك الهوية المفروضة، هوية الغاصب المحتل؛ ولا يتردد أمراء آل سعود في التصريح بذلك علنًا، قائلين: نعم، لقد انتصرنا عليكم بالسيف الأملح وسعودناكم. أي صار حقًا لنا نسبتكم إلينا، كما يُنسب المتاع إلى صاحبه، فأصبحت هوية شعوب أقاليم الجزيرة العربية "هوية سعودية"، أي تابعين مملوكين لآل سعود، بدلًا من

أن يكون الإسلام هويتهم الجامعة. وقد قيل قديمًا: "من سمى شيئًا فقد ملكه". ثم فرض آل سعود المعتقد الذي كان هو مشروع الكيان السعودي منذ بدايته قبل ثلاثة قرون؛ ونعني به العقيدة الوهابية الشاذة التي عبَّدت المسلمين للغاصبين الكافرين، واستباحت دماء المسلمين وأعراضهم، ولا تزال تفعل ذلك دون تبديلٍ أو تغيير. فكان الكيان السعودي بؤرة ومنبع الإرهاب في العالم كله؛ ولذا فليس من قبيل الصدفة أن تكون كل الحركات والتنظيمات الإرهابية الإجرامية التي ظهرت للعالم -وكان داعش آخرها- قد تشربت تلك العقيدة، كما كانت نسبة الانتحاريين من

المسعوديـن فـي تـلك الـتنظيمات هـي الأعـلى والأغلب.

ثم هناك طبيعة النظام السياسي الحاكم، وهو نظام حكمٍ وراثي إقطاعي، محصورٌ في آل سعود وحدهم؛ وبقية شعوب الجزيرة أتباعٌ خاضعون، لا قرار لهم، ولا سلطة لهم، ولا حتى لهم حق إبداء أي رأيٍ في أتفه القضايا التي تمس حياتهم اليومية والشخصية. ويتم توارثهم من قبل آل سعود جيلًا بعد جيل؛ وكل ما هو ممكنٌ لهم هو السير، في صمتٍ وصغار، إلى قصر الملك وأمراء المناطق، كل مرة، لتقديم فروض الولاء والطاعة لكل ملكٍ يحل مكان الملك الذي قبله، وهكذا.

ثم هناك احتكار الثروة من قبل آل سعود، عبر المخصصات التي تُصرف لكل أميرٍ منهم منذ ولادته، والأتباع يتفرجون في غيظٍ وقهرٍ وكبتٍ وجوعٍ وبطالةٍ وبؤس، غير قادرين على التفوه بكلمة اعتراضٍ واحدة.

إن هذا الكيان، إذن، هو بلا شك عرضةٌ للانهيار في أي لحظة، وليس هو حتى بحاجةٍ إلى حراكٍ داخلي لإسقاطه -وإن كنا ندعو إلى ذلك- فحتى وإن لم يحدث ذلك، فإن أي صراعٍ إقليمي مباشر مع هذا الكيان الهش سوف يؤدي إلى انهياره بشكلٍ لا يمكن -لمن تربى على أن زوال آل سعود وكيانهم الغاصب ضربٌ من المستحيل- أن

يتخيله أو يستوعبه. لذلك كله، وأكثر، نقول: نعم، زوال آل سعود ممكن، بل وحتمي، وما هي إلا مسألة وقت فقط، ليتضح للجميع واقعية ما قلناه.

ولذلك أيضًا ندعو المسعودين إلى التحرر من ربقة السعودة قبل فوات الأوان، وإعلان الكفر بآل سعود وكيانهم الغاصب، وجعل الولاء للإسلام لا للغاصبين المستبدين المفسدين؛ وإلا فإنكم بذلك تربطون مصيركم بمصيرهم، والقرار، في نهاية المطاف، لكم. واذكروا قول الله عز وجل ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ (هود: ١١٣).

ماذا نريد؟

السؤال كبير رغم أنه يتكون من كلمتين فقط، والإجابة عليه تحتاج إلى شرح طويل ومفصل قد يستغرق عشرات الصفحات.

ولكن لا مانع من أن نشير أولاً إلى أهم الأسباب التي تجعلنا نعارض آل سعود وكيانهم الغاصب الذي يُسمى "السعودية"، وتدفعنا للسعي بكل السبل المشروعة لإسقاطهم وتفكيك كيانهم هذا، كي نعرف ماذا نريد بعد ذلك.

١- أولاً: الشرعية؛ أو بالأصح انعدام الشرعية

وبما أن الشرعية لأي سلطة أو نظام أو كيان سياسي مصدرها الشعب أولاً، وفوقها وأساسها التزام تلك السلطة (أو النظام أو الكيان) بالقيم الإسلامية العليا (والتي هي إنسانية، لا يمكن أن يختلف عليها عاقلان من الناس) كالحرية وحق الشعب في حكم نفسه (الشورى) والكرامة والمساواة والعدالة للجميع دون تمييز، وحقوق الإنسان ضمناً، بحيث لا يكفي رضا الناس فقط ليكون النظام أو السلطة شرعية، بل والتزام النظام أو السلطة بتلك القيم والحقوق لجميع أفراد الشعب ولكل إنسان. لذلك تصبح شرعية أي سلطة سياسية مرهونة بالتزامها بهذين الأمرين: اختيار

ورضا الشعب، والتزامها بقيم ومبادئ الإسلام الكبرى (الحرية، الشورى، العدالة، المساواة والكرامة للجميع) وحقوق الإنسان.

ولأن هذه الشرعية منعدمة في الكيان السعودي، بل هو قائم أصلاً على عدم الاعتراف بالشرعية والحقوق الإنسانية ومحاربتها، ومن يعترض ينال منه بالسيف الأجرب. والسيف هو رمز هذا الكيان، رمز حكم التغلّب والبطش والقهر. وأنهم (أي آل سعود) يحكموننا رغماً عنا وبقوة السلاح، ولا يعيرون أي اهتمام لمسألة خيار الشعب ورضاه وقراره وحقوقه الإنسانية! ولأن هذا الكيان بلا شرعية، لم يأتِ باختيار الشعب،

وطـبيعي لـمن لـم يـختره الـشعب أن لا يـعترف للشعب بحقوقه السياسية والإنسانية، ناهيك عن أن يلتزم بقيم الإسلام ومبادئه الكبرى (الحرية، الشورى، العدالة، المساواة والكرامة الإنسانية للجميع)، وهذا وحده سبب كافٍ لرفض هذا الكيان والثورة عليه والعمل على تفكيكه بكل الوسائل والسبل الممكنة والمشروعة.

٢- الحكم الوراثي

يستحيل أن تجتمع الشورى والتوريث في نظام سياسي واحد، فالأخير استبداد وتفرد بالحكم والقرار وحصره في نسل واحد دونًا عن بقية أفراد

الشعب. والشورى هي مشاركة كل أفراد الشعب في صنع القرار السياسي عن طريق التمثيل النيابي والانتخابات الحرة والنزيهة، هي حكم الشعب لنفسه مسترشدًا بقيم الإسلام وتعاليمه.

لا يوجد حكم "وراثي إسلامي" إطلاقًا، ولا يزعم ذلك سوى جاهل بالإسلام، وهو كمن يقول توجد نار مائية (من الماء)!!! النار نار والماء ماء، الحكم الوراثي وراثي، والإسلامي شوري (والديمقراطية آلية الشورى المعاصرة). الوراثي استبدادي والإسلامي تعددي تشاركي يتم بالاختيار والقبول. فجاء الإسلام إذن بالشورى ولم يأتِ

بالتوريث، بل حارب هذا الأخير وجعل من يتبناه خارجًا عن إطار مبادئ الإسلام ورسالته ومقاصده.

وهذا سبب آخر لرفض ومحاربة كيان آل سعود الوراثي الإقطاعي، حيث الناس فيه كالمتاع لا قيمة لهم، يتوارثونهم أمراء وملوك آل سعود واحدًا بعد الآخر في غياب تام لأي حضور سياسي لهذا الشعب (المُسعوَد) المستعبد والمقهور، مسلوب الإرادة والكرامة والحقوق.

٣- فرض الهوية السعودية

من المعروف أن حدود هذا الكيان السعودي تسيطر على معظم جغرافية الجزيرة العربية، وعندما

نقول الجزيرة العربية أو جزيرة العرب أو شبه الجزيرة العربية أو شبه القارة العربية، فلا يساورنا شك في "هوية" سكان وأهل هذه الجغرافيا الشاسعة تاريخياً، فهم العرب (أي من يتحدثون العربية). وهذه الأرض (مكة والمدينة تحديداً) كانت مهبط الوحي ومنطلق الرسالة المحمدية الخاتمة، فهم إذن مسلمون كذلك، في غالبيتهم.

وبالتالي يتضح لنا أن لهذا الشعب هوية وأصل وتاريخ ودين (والدين -الإسلام- أساس الهوية)، وليس طارئًا أو مصطنعًا. فهم عربٌ وهم مسلمون (والمسلمون منهم العربُ وغير العرب، وعليه فلا إقصاء لغير العرب ولا تمييز بين الناس على أساس

العِرق أو اللون أو اللسان، والدولة التي نرنو تحقيقها إسلاميةٌ محضة، تستوعب كل الأعراق والألوان واللغات).

وعندما نقول إن فلانًا عربيًّا، فأول ما يطرأ على الذهن جزيرة العرب، فكيف إذن يتغير كل ذلك وتفرض هوية مسخ على العرب والمسلمين في جزيرة العرب، على أرضهم التي ولدوا فيها، وينسبون إلى عائلة لا تعرف حتى أصلها فوق أنها غاصبة ولا شرعية لها أصلاً!

إذن، نزع هوية الشعب المسلم وتسميته بالجبر والفرض بالشعب "السعودي" نسبة لآل

سعود هو أحد أسباب معارضة ورفض هذا الكيان الغاصب.

ولو اعترض أحد وقال: أين الإجبار على هذه الهوية والتسمية؟

نقول له: لا بأس إن كان الأمر باختيار الناس ولم تُفرض "السعوَدة" عليهم، فليتح لمن لا يرغب في هذه التسمية ألا يتسمى بها، وأن لا تكون جنسيته "سعودية"، وأن يُتاح خيار الحصول على هوية جديدة غير التابعية السعودية، وأن تحترم إرادته في التعريف عن نفسه بعربي مسلم بدلاً من "سعودي"! هل يمكن؟

٤- فرض العقيدة الوهابية

لا يخفى على أحد كم الجرائم والمذابح التي ارتكبها آل سعود وكهنتهم وجنودهم بغطاء أيديولوجي وهابي بحق شعبنا منذ مئات السنين، منذ أن تحالف ابن سعود وابن عبد الوهاب في القرن الثامن عشر على تكفير المسلمين وتقتيلهم وسبي نسائهم واستيلائهم على أراضيهم وأملاكهم وثرواتهم.

فرض هذه العقيدة على الشعب كله وفي كل المناهج التعليمية (الإفسادية) هو سبب آخر لا يقل أهمية، بل إنه وبلا مبالغة، وكما قلت سابقًا في غير

مكان، لو حاول الزنديق محمد بن سلمان محاربة الوهابية اليوم سينتهي به الأمر إلى محاربة الكيان السعودي نفسه، فهي مشروع هذا الكيان وغطاؤه الأيديولوجي الذي يتمسح بالإسلام والإسلام منها بريء.

٥- احتكار الثروة بيد القلة

أي بيد آل سعود وتخصيص مليارات الدولارات كمخصصات شهرية لكل فرد من آل سعود، هذا فضلًا عن نهب الأراضي الشاسعة والأملاك العامة، وما يمتلكه كل أمير من قصور وعقارات داخل وخارج المهلكة السعودية. ولا

توجد شركة أو بنك في مهلكتهم إلا ولهم فيها أعلى النسب والأرباح، واحتكار كبار الأمراء لأكثر من ٩٠٪ من عوائد النفط... وغيرها مما لا يتسع المجال لذكره.

هذا أيضًا سبب كافٍ لمعارضتهم والدعوة لتفكيك كيانهم ومحاسبتهم.

هذه أهم الأسباب وليست كلها، ولكن أجملناها حتى لا نطيل.

أما ماذا نريد بعد أن عددنا هذه الأسباب؟ فالجواب هو أننا: نريد الانتقال من حالة اللادولة والإقطاع والتوريث إلى حالة الدولة الحقيقية، دولة

اتحادية جمهورية شورية (ديمقراطية) تتوزع فيها السلطة والثروة بشكل عادل ويتساوى فيها الناس في الحقوق والواجبات وأمام القانون، ويحكم فيها الشعب نفسه بنفسه عبر نوابه المنتخبين ومن خلال المجالس الشورية المحلية منها والاتحادي الذي سيكون في العاصمة الاتحادية التي اقترحنا أن تكون "المدينة المنورة"، وسيتم ذلك أيضًا بالتصويت لا بالفرض والإجبار.

والانتقال من حالة الاتحاد المشوّه الحالي المفروض بالسيف الأملح إلى حالة الاتحاد المبني على تصويت ورضا جماهير المسلمين في كل أقاليم ومناطق الجزيرة العربية، وبالتالي الانتقال من

حالة اللاشرعية والهمجية والتوريث والإقطاع إلى حالة الشرعية والقبول والتوافق بين جماهير الشعب المختلفة طول البلاد وعرضها. هذا باختصار شديد جدًا، والتفصيل في الصفحات القادمة.

هذه إذن هي أبرز الأسباب التي دعتنا لرفض الحكم السعودي الوراثي الإقطاعي، وهذا ما نريده لبلادنا بعد تفكيك هذا الكيان الغاصب بعون الله تعالى في القريب العاجل.

***

وهناك أسس ومبادئ لا - ولن - نحيد عنها بإذن الله تعالى، ومنها ننطلق، وعلى أساسها نتعاون

ونعمل مع كل العاملين والساعين نحو الحرية والنهضة والتغيير، وحكم الشرع الحنيف، وشورى القرآن المجيدة وقيمه وتعاليمه العظيمة:

١- المرجعية الإسلامية، (المتمثلة في القرآن الكريم أولاً وأساساً، ومعياراً وهادياً للحق والرشد، ونوراً من الله، ثم ما صحّ (أي وافقه) من الأحاديث النبوية الشريفة).

﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ (الإسراء: ٩).

﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ (الجن: ١-٢).

﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ ۚ قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ﴾ (المائدة: ١٥).

﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِن رَّبِّي ۚ هَٰذَا بَصَائِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (الأعراف: ٢٠٣).

٢- الشورى أسلوباً للحكم والإدارة، ومنهج حياة في الأمر كله؛ صغيره وكبيره، في إطار المرجعية الإسلامية، وللأمة كلها برجالها ونسائها.

والجمهورية شكلها المعاصر، والديمقراطية آليتها المعاصرة، ضمن مرجعية الوحي.

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (آل عمران: ١٥٩).

﴿وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (الشورى: ٣٨).

٣- عدم تولي الكافرين (الحربيين) والمعتدين والطغاة والظلمة وأعوانهم ومرتزقتهم أو التحالف معهم أو مهادنتهم، تحت أي مبرر أو ظرف.

﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ (المجادلة: ٢٢).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (التوبة: ٢٣).

﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ﴾ (هود: ١١٣).

﴿وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۖ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾ (الجاثية: ١٩).

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (البقرة: ١٩٠).

﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٥٦).

٤- الإيمان الراسخ بعدم شرعية، وبالتالي عدم إسلامية "الكيان السعودي الغاصب" ونظامه، ورفض كل ما انبثق عنه منذ نشأته أو تأسس عليه، (بما في ذلك عقيدته الوهابية التكفيرية الاستئصالية).

٥- السعي بكل الوسائل والإمكانات المتاحة والمشروعة لتفكيك هذا الكيان واجتثاث نظامه من

جذوره، والحث على ذلك والدعوة إليه عبر كل المنصات المتاحة والمشروعة تمهيداً لإقامة حكم الإسلام، ممثلاً بالجمهورية الإسلامية؛ أي حكم الشورى والعدل والحرية والمساواة بين الناس، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجعل قيم القرآن العظيم واقعًا يعيشه المسلمون.

﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ (النساء: ١٠٥).

﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ۚ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ (الأعراف: ٢٩).

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (النحل: ٩٠).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (المائدة: ٨).

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (النساء: ٥٨).

﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ * كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ * تَرَىٰ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ يَتَوَلَّوۡنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ لَبِئۡسَ مَا قَدَّمَتۡ لَهُمۡ أَنفُسُهُمۡ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَفِي ٱلۡعَذَابِ هُمۡ خَٰلِدُونَ * وَلَوۡ كَانُواْ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمۡ أَوۡلِيَآءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ﴾ (المائدة: ٧٨-٨١).

٦- الرفض القاطع للملكية (حتى الدستورية منها) والوراثية بكل أشكالها، وحكم المُتغلب.

٧- الانفتاح للعمل والتعاون مع كل أبناء وبنات شعبنا وأمتنا في إطار ووفق هذه الأسس

والمبادئ، مع إتاحة المجال للاجتهاد في كل ما دون ذلك، بل والتشجيع عليه.

شرطا إسلامية الكيان السياسي

يمكن اختصار شرطي إسلامية الكيان السياسي ههنا في التالي:

١- أن يكون قيام ذلك الكيان بإرادة ورضا واختيار من جماهير الشعب/الأمة، رجالًا ونساءً، فينبثق الكيان عنهم باختيار ورغبة منهم، وأن يكون قرارهم (قبل وأثناء وبعد قيامه) بيدهم (وتلك هي الشورى في الأمر: {وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ..} (الشورى: ٣٨)، {وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ..} (آل عمران: ١٥٩)، والديمقراطية هي آليّتها المعاصرة المتاحة والممكنة والأقل سوءًا عالميًّا، ضمن مرجعية الوحي). والشورى تقتضي - عقلًا وشرعًا

ودلالةً - عدم وجود أيّ شكلٍ من أشكال توريث السلطة، والتفرّد بالأمر والقرار، واحتكار الأموال والثروات، فلا توريث للملك العام (مالًا وسلطانًا) في الإسلام.

وهذه نقطة يغفل الكثيرون عنها، بمن فيهم الإسلاميون أنفسهم؛ فبمجرد وجود شكل أو صيغة ما من أشكال وصيغ التوريث للسلطة، فإنها تُسقط على الفور صفة «الإسلامية» عن ذلك الكيان السياسي أو الدولة، وإن قيل: (ملكية دستورية)، فلا فرق؛ فالدستور، كما قلنا في غير مكان، لا يجعل الحرام حلالًا، ولا الباطل حقًّا.

لذا كان النظام السياسي فيه نظامًا شُورِيًّا، جماهيريًّا، منتخبًا بكامله من أسفل الهرم إلى أعلاه.

وهو نظام تداولي، تعددي، تشاركي، لا وراثي سلالي أو فئوي، وهو نظام أقرب إلى الديمقراطية الشعبية المباشرة منه إلى النيابية، أو يحتمل الاثنتين معًا: (وأمرهم شورى بينهم). ولذلك، يستوجب وجود مجالس ومؤتمرات شورية جماهيرية محلية وإقليمية واتحادية، على مستوى كل قرية ومحافظة ومدينة وإقليم، ثم على مستوى الكيان الأكبر (دولة أو ولاية أو اتحاد أو شبه اتحاد).

والسلطة فيه للناس، ولمن يختارهم الناس، وليست بيد طائفة تدّعي أنها وسيط بين الناس وربّهم، فلا هو كهنوتي، ولا مشيخي. وهو نظام يستوعب الفقير والغني، وليس محتكرًا بيد طبقة

من الأغنياء أو التجار وأصحاب رؤوس الأموال دون بقية الشعب والأمة، فلا هو أوليغارشي. وهو نظام جامع، منفتح، يقوم على أساس الانتماء الإسلامي العام، فلا هو عنصري، ولا قومي، ولا طائفي. والمواطنة فيه إنما تقوم على هذا الأساس، أي على الإسلام.

٢- أن يلتزم ذلك الكيان بمبادئ الإسلام الكبرى: الحرية/ أن تكون الشورى، التي هي: (حق الأمة في حكم نفسها بنفسها)، ضمن مرجعية وحاكمية الوحي، وبما لا يتعارض معه/ وحدة الأمة المسلمة/ القيام بالقسط/ المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات، وأمام القانون/ الكرامة للجميع دون تمييز أو تهميش أو نبذ أو

إقصاء، وصون حقوق وحريات الإنسان؛ كل إنسان، ومعرفة أن الأكرم عند الله هو الأتقى، فلا محلّ مطلقًا لعنصرية أو تعصّب، ورب العالمين خلقنا شعوبًا وقبائل لنتعارف، لا لنتنافر ونتناحر أو يعلو بعضنا على الآخر/ التواصي بالحق، والصبر على ذلك، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر/ أن تكون كل التشريعات والقوانين الصادرة من مجالس التشريع المنتخبة من قبل الأمة (أولي الأمر منكم) داخل الكيان الإسلامي ضمن حدود الله تبارك وتعالى، منضبطة بمرجعية الوحي (المرجع الأعلى)، ولا تتعارض معه؛ فلا تتعدى على شيء من محرماته التي جاءت فيه حصرًا (فالحرام ما حرمه الله في كتابه)/ أن يكون المرجع عند وقوع النزاع بين الأمة وأولي الأمر هو كتاب الله تعالى،

لقوله سبحانه: {.. فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} (النساء: ٥٩)، أي إلى رسالة الله التي نطق بها وحملها رسوله وبلّغها وعمل بها كما أُمر.

الجمهورية الإسلامية في الجزيرة العربية

إننا عندما نخوض في مسألة السعي نحو تفكيك الكيان السعودي الغاصب وإعلان قيام سلطة الجماهير وتأسيس الجمهورية الإسلامية في الجزيرة العربية - لا سيما ونحن أول الذين رفعوا شعار «تفكيك الكيان السعودي واجب وضرورة» - فإن لدينا تصورًا واضحًا لما نريد، وليس الأمر مجرد رفع شعارات براقة وعبارات رنانة، وإنما هناك ما نريد له أن يتم بعد تفكك أو تفكيك كيان آل سعود وزوالهم، وليس هو أننا نريد فقط اجتثاث آل سعود وكيانهم، ثم نظل هكذا نتفرج على واقع

جديد لا تكون لنا رؤية لما يجب أن يكون عليه، وليس أيضًا أننا نريد الاحتراب وسفك الدماء بين الناس أو الفوضى والخراب وانعدام الأمان.

وإنما نحن نريد واقعًا أفضل بكثير من واقع اليوم، يقوم على أسس سليمة، أسس الحرية والمساواة والعدل والشورى والاختيار، لا الغصب والجبر والتمييز والقهر والاستبداد. وتصورنا للمشروع البديل جد يسير وسهل الفهم وممكن التطبيق بإذن الله، إذا ما اتحدت الجهود وصدقت النوايا.

فقلنا ونعيد: إنه بمجرد تفكك الكيان السعودي وتحرر الأقاليم والمدن الواحدة تلو

الأخرى من قبضة آل سعود، فإنه يتم الآتي: يتداعى سكان كل منطقة وإقليم ليفرزوا (٢٠٠ أو أكثر أو أقل، سيحدد الرقم المناسب طبقًا للتعداد السكاني لكل إقليم، من قبل المختصين في هذا) شخصية كفؤة (ذكورًا وإناثًا) عبر آليات انتخابية تضعها لجان مختصة في كل إقليم في الوقت المناسب، ليشكلوا بعد ذلك مجلس شورى محليًا؛ أو هو أشبه بحكومة محلية تدير شؤون ذلك الإقليم وتسير شؤون جميع سكانه.

وعندما نقول سكان تلك المنطقة أو الإقليم، فإننا نعني كل من يعيش فيها (بغض النظر عن

جنسه ولونه وعرقه ولسانه...)؛ فليس الأمر محصورًا بأحد دون أحد ولا جماعة دون جماعة.

ثم يقوم ذلك المجلس المحلي بفرز (٣٠ أو ٣٥) عضوًا عبر التصويت المباشر من أعضاء المجلس المحلي، ليكونوا ممثلي تلك المنطقة في المجلس الشوري الاتحادي في العاصمة الاتحادية.

ويتم ذات الأمر في كل الأقاليم والمناطق الأخرى

وقلنا إن العاصمة التي نقترحها ستكون المدينة المنورة، على أن يخضع ذلك للتصويت أيضًا. فإذا ما تم فرز (٣٠) عضوًا من كل مجلس شورى

محلي، يقوم الأعضاء المُفرَزون بتشكيل المجلس الشوري الاتحادي.

وبذلك يكون لدينا مجالس شورى محلية بصلاحيات واسعة تمنحها حق ممارسة الحكم الذاتي (المؤقت) في كل إقليم، ريثما يتم التصويت على حالة الاتحاد بين الأقاليم في المجلس الاتحادي والعاصمة الاتحادية، وترشيح اسم الجمهورية واختيار علمها، مع الابتعاد عن أي شعار قومي؛ والتركيز على الأبعاد الإسلامية حصرًا، (واقترحنا نحن أن يكون الاسم هو: الجمهورية الإسلامية في الجزيرة العربية)، ويتم وضع دستور للبلاد ويعرض على الاستفتاء الشعبي، فإذا ما

حصل على أغلبية يتم اعتماده، ثم البدء بتشكيل الحكومة الاتحادية (مع خيار بقاء الحكم الذاتي لكل إقليم إذا اختار سكانه ذلك)، ويكون لدينا كذلك المجلس الشوري الاتحادي الذي يمتلك صلاحية اختيار رئيس الوزراء، ويخوّله بتشكيل الحكومة الاتحادية.

فإذا ما تم تشكيل الحكومة الاتحادية، يتم إرسال نائب لكل وزير من أعضاء الحكومة الاتحادية لكل إقليم من الأقاليم (التي لم تصوت لخيار بقاء الحكم الذاتي)، لتكون الجماهير عامة مشاركة بشكل أوسع ومراقبة بشكل أكبر وأدق لكل ما تقوم به الحكومة الاتحادية. وبعد ذلك كله يتم

الإعلان عن بدء السباق الرئاسي لاختيار رئيس الجمهورية الإسلامية الاتحادية في الجزيرة العربية، والذي ستكون كل صلاحياته محددة من قبل مجلس الشورى الاتحادي.

ونؤكد هنا مجددًا على أن الأساس الذي تقوم عليه هذه الجمهورية هو أساس الإسلام وقيمه وتشريعاته وفلسفته ومبادئه وأصوله الكلية؛ وأن أساس الانتماء فيها هو الانتماء الإسلامي العام، أي لا للكيان السياسي ذاته وإنما للإسلام وقيمه فقط، وعليه فإن سكان الأقاليم هم كل من يعيش فيها، بغض النظر عن لغاتهم وأجناسهم وأعراقهم وألوانهم وحتى أديانهم (ما داموا مسالمين)، وبغض

النظر عن سبب عيشهم فيها، فقد يكونون فيها منذ وُلدوا هم وآباؤهم وأجدادهم وأجداد أجدادهم، أو يكونون قد انتقلوا إليها لاجئين أو مهاجرين أو باحثين عن الرزق والاستقرار في فترة ما من حياتهم فأصبحوا يعيشون فيها بشكل دائم. وبالتالي، فإن كل اللغات معترف بها، ومن حق كل من يعيش في الجمهورية الإسلامية في الجزيرة العربية أن يتحدث بلغته، وأن يتعلمها ويعلّمها، والدولة مسؤولة عن توفير المترجمين في كل مؤسسات الجمهورية لكل اللغات.

ولا ينص الدستور على لغة رسمية محددة، وإنما يشير فقط إلى اللغة العامة التي تتحدث بها

الأغلبية، مع احترام بقية اللغات، بحيث لا يقع أي تمييز على أساس اللغة بين المسلمين وكل الذين يعيشون على أرض الجمهورية الإسلامية.

وبما أن اللغة العربية هي لغة الأغلبية (ولذلك سميت جزيرة العرب أو الجزيرة العربية، مع أنه حتى هذا الاسم ليس مقدسًا ولا جامدًا بالنسبة لنا)، فستكون هي اللغة العامة (بغرض تيسير سير شؤون الحياة والناس، وحق الناطقين بها في أن يتحدثوا بها، مع النص دستوريًا على الاهتمام والعناية بتعليم لسان القرآن المحفوظ بأمر الله، وتطوير وتيسير سبل تعلم العربية لمن أراد تعلمها)، دون إقصاء بقية اللغات أو التمييز في الحقوق

والواجبات على أساسها، اللهم إلا فيما هو متعلق بمجال تعليم اللغة نفسها.

***

وقد ذكرنا في غير مكان أننا نعتقد بإمكانية اجتياح جماعات إقليمية من جهة العراق (كالحشد وبقية الفصائل العراقية) واليمن (كجماعة الحوثي) لحدود الكيان السعودي في أي لحظة؛ غير أن ذلك لا يعني مطلقًا أننا نقف، مثلًا، مع جماعة الحوثي أو الجماعات المماثلة لها، أو حتى إيران، الجناح الكهنوتي فيها، التي تحمل أفكارًا رجعية عنصرية سلالية وراثية مقيتة لا

تنتمي لروح الإسلام ولا لها علاقة به، وإنما نقف حصرًا مع الأحرار التقدميين الطليعيين الثوريين من جماهير أمتنا في كل مكان، وخاصةً من لهم ثارات قديمة متجددة مع آل سعود، وهم الذين نستنهضهم ونسعى للتعاون معهم.

على أننا أيضًا -من باب التوقع والنظر الواقعي للأمور- لا نستبعد أن تقوم جماعة الحوثي -بالذات- باجتياح حدود الكيان السعودي في أي لحظة، وهذا محتمل، ولكن لا يعني ذلك أننا سنقبل بغاصب مكان الغاصب، بل نحن نرفض ذلك كليًا كما نرفض الواقع الحالي. ورؤيتنا واضحة، تقوم على فلسفة الإسلام غير الإكراهية،

التي تمنح الناس في كل إقليم حرية تقرير مصيرهم كيفما يشاؤون ضمن إطار الإسلام وتعاليمه.

***

إدارة الحج والعمرة حق لكل المسلمين

وأخيراً: مما يجب الدعوة إليه والدفع باتجاهه، بضغط من جماهير الأمة في العالم الإسلامي كله، هو ضرورة أن تشارك في إدارة الحج والعمرة جميع الدول الإسلامية بالشورى والعدل، عبر هيئة تنظيمية إسلامية منتخبة، وذلك لقوله تعالى: {..وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ

شَدِيدُ الْعِقَابِ} (المائدة: ٢)؛ ولأن المسجد الحرام قد جعله الله للناس سواء، العاكف فيه والباد: {..وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ..} (الحج: ٢٥)، لا فرق بين المقيم فيه أو الزائر له، وليس هو حكرًا على أحد بعينه (والمسجد النبوي كذلك)، كما يروّج لذلك المتسلطون على مكة والمدينة اليوم (نعني آل سعود، ومن شابههم ممن يحملون فكرة زعم أحقيتهم دون غيرهم بمكة والمدينة!)، حيث يحرمون كثيرًا من المسلمين من زيارة بيت الله الحرام، لا لشيء إلا لأن لهم مواقف سياسية معارضة!!

سُبْحَـٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ،
وَسَلَـٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ،
وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ

وكتبه:
راكان آل عايض
بتاريخ:
٢٣/٠٩/٢٠٢٦
لندن

***

#تفكيك_الكيان_السعودي_واجب

#لا_ملكية_وراثية_في_الإسلام

#لا_توريث_للملك_العام_في الإسلام

#الشورى_والتوريث_ضدان_لا_يلتقيان

#حرية #شورى #جمهورية #مساواة #عدالة

***

الجمهورية الإسلامية في الجزيرة العربية

المشروع البديل

هنا نضع بين أيدي الجماهير المسلمة، والطليعة الثورية منها على وجه الخصوص في الجزيرة العربية، تصورنا عن المشروع البديل للكيان الوراثي الإقطاعي السعودي الغاصب القائم حاليًا.

وقرار تطبيق هذا المشروع وجعله أمرًا واقعًا ملموسًا عائدٌ في نهاية المطاف لهذه الجماهير نفسها؛ هي من تقرر إن أرادت الحرية والمساواة والعزة والكرامة لها ولأمتها وللأجيال المسلمة من بعدها، وإلا فلن نستسلم نحن، ولن نتوقف حتى الرمق الأخير عن التبشير بعصر الجماهير وسلطة الجماهير وقيم الحرية والعدالة والمساواة والكرامة التي هي من صميم الرسالة الإلهية.

راكان آل عايض

٢٠٢٦ م